

المحتلة، وتدمير ما يسميه الإسرائيليون الأساس الخلقى للمجتمع الاسرائيلي نتيجة السيطرة على شعب آخر. وي طرح هذا الموضوع اخطاراً أمنية لا تقل أهمية عن الاسلحة المتطورة. ولا ينكر هؤلاء وجود أهمية لأراضي الضفة الغربية بالنسبة الى أمن اسرائيل، لكن هذه الأهمية تتلاشى مع استمرار السيطرة على السكان لأسباب كثيرة، أهمها^(٢٦):

○ ان البقاء في المناطق المحتلة يضر، بصورة متزايدة، بقوة الجيش الاسرائيلي؛ ويتعلق الضرر بكفاءته، وحالة الاستعداد لديه، وانشغاله بهدف ثانوي، في الوقت الذي يتضرر الهدف الرئيسي من وجوده، وهو الاستعداد للحرب.

○ ان البقاء في المناطق المحتلة يلحق الضرر بالاجماع القومي. لقد حطّم الجدل العام حول المناطق المحتلة الاجماع القومي في اسرائيل. ومن دون اجماع قومي تضعف قدرة اسرائيل على الصمود، ويقل استعداد الفرد فيها للمساهمة والتعاطف مع الأهداف القومية التي تضعها الحكومة.

○ ان الاحتفاظ بالمناطق المحتلة يبعد التوصل الى حل للنزاع ويعيق السلام؛ حيث يعتبر اسلوب السلام مقابل الأرض هو الاسلوب الوحيد الذي يمكن، بمقتضاه، الوصول الى السلام.

○ ان الاحتفاظ بالمناطق المحتلة يقرب خطر الحرب. وفي حالة عدم التوصل الى تسوية، سوف يزداد التطرف، وسوف تسير المنطقة نحو حرب أخرى جديدة. ويحتمل ان يتقوّض السلام مع مصر.

○ ان البقاء في المناطق المحتلة يلحق الضرر بالاهداف الصهيونية لاسرائيل، ويمثّل خطراً على طابعها اليهودي. وخلال اثني عشر عاماً مقبلة ستصل نسبة العرب ٤٥ بالمئة، ويعتبر الكلام عن طرد العرب «خداعاً وهمياً».

والحل المقبول لدى هؤلاء هو وضع ترتيبات تحفظ أمن اسرائيل في أية تسوية محتملة؛ وذلك ضمن سياسة ان التخلي عن بعض الاراضي يمكن اسرائيل من تحقيق أهدافها الأمنية، اضافة الى السلام. ويميّز هؤلاء بين مفهوم «حدود الأمن» ومفهوم «الحدود السياسية». فنابلس والخليل وغزة هي، من وجهة نظرهم، لا تضيف شيئاً الى الأمن، بل تقلل منه. وحدود الأمن اللازمة لاسرائيل هي نهر الاردن. ولا علاقة لذلك بالحدود السياسية. وتعتبر حدود الامن تسوية مؤقتة، طالما يوجد هناك تهديد عسكري لاسرائيل. وتقف اسرائيل، الآن، على مفترق طرق. فأمّا الاحتفاظ بالمناطق، وفرض السيطرة على شعب آخر، والنسير في حرب محتملة؛ وأمّا السعي من اجل تحقيق حل سياسي من خلال الاستعداد للانسحاب من المناطق المحتلة، وهي مخاطرة تحمل بعض النجاح. وباختصار، فان فحوى رسالة هذه المجموعة الى القادة السياسيين: «لا تخدعوا انفسكم بالاعتقاد بأن الجيش الاسرائيلي قادر على حل المشاكل الامنية كافة. فالمشاكل الأمنية الحالية أكثر صعوبة وتعقيداً مما تعتقدون به او تجرؤون على اعلانه للشعب»^(٢٧). وتضيف الرسالة: «ان كثيراً منكم يلجؤون، عبثاً، باسم الأمن، عندما تحاولون تخويف الشعب بأن اموراً مروعة سوف تحدث، اذا طرأت تغيرات ما على المناطق [المحتلة] في اطار تسويات سياسية»^(٢٨). وتتكوّن هذه المجموعة من ضباط كبار لا يزالون في الخدمة العسكرية في الجيش الاسرائيلي (ضباط احتياط). وشغل بعضهم، سابقاً، مسؤولية قيادة المنطقة الوسطى. ويدعو هؤلاء الى حل وسط اقليمي في اطار اتفاقية سلام، «ولديهم استعداد للتفاوض مع الفلسطينيين. ويلاحظ ان نسبة الحمايم واصحاب التوجه الليبرالي بين كبار الضباط أكبر مما هي بين الجمهور الواسع»^(٢٩). وباعتقادهم، ان الانتفاضة هزّت المفاهيم الأمنية لاسرائيل، حيث أصبح من غير الممكن «العودة، بعد الانتفاضة، الى شبكة العلاقات المتبادلة، بين اسرائيل والمناطق [المحتلة]، على